



مريم الشروقي

maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

أستاذ...!

□ ما أجمل هذه المرتبة من العلم، وما أعلى أن يُصَفَّ بها المرء، كلمة راقية تخرج من النَّاس تجاه من تزوّد بالعلم وارتقى، أستاذ...، هي دليل على منزلة وعلى احترام المحيطين بك. هل كل من حصل على الأستاذية أصبح أستاذاً؟ هل نطلق هذا اللقب على الجميع؟ أم نطلقه على من تحمّل المسؤولية، وأخذ على عاتقه حب العلم وتعليمه؛ بالطبع نحن نضع منزلة «الأستاذ» الذي تعلم ويُعلم بشكل مختلف عن الباقيين، فهو إنسان غير عادي، ويتصرّف بشكل غير عادي، ولا يريد أن يكون عادياً أصلاً. بل يريد أن يضع تلك البصمة للآخرين حتّى لا ينسوا علمه الذي علّمهم في يوم من الأيام. ما زال أهل البحرين على سبيل المثال يتذكرون معلّمهم الأوّل «الأستاذ» يعقوب القوز، وأيضاً يتذكرون الشاعر «الأستاذ» إبراهيم العريض، ومازالوا يتذكرون كذلك «الأستاذ» كتمنو رحمهم الله، وأيضاً عندما نتذكّر الوالد الفاضل محمّد العيد، فإنّنا لا يمكننا إلاّ أن نضع صفة «الأستاذ» بجانبه، لما لديه من العلم والخبرة في مجال التربية والتعليم، حفظه الله من كل شر.

«أستاذ!» تمنّعوها جيّداً واحفظوا أسرارها، فهي كلمة عميقة تُطلق على الأشخاص، فتغيّر حياتهم من وإلى، وتجعلهم نجوماً في فضاءنا، كما تحمّلهم المسؤولية من أجل تعليم أبناء المستقبل.

تعليم أبناء المستقبل لا يأتي سهلاً مهلاً، بل هو ثمرة شقاء ومعاناة وعمل وجهد، فأنت عندما تريد تغيير الفكر هل تتوجّه إلى الطبيب أو المهندس أم تتوجّه إلى المرّي (الأستاذ)؟ نعم تتوجّه إلى المرّي الأستاذ الذي يغرس فينا الفكر الإيجابي والثقافة الطيبة والمسئولية وغيرها من الأمور.

أيضاً «أستاذ» هي كلمة في غير محلّها عندما نلصقها بالإمّعة الذين ليس لهم أهداف في الدنيا، أو عندما نُضيفها إلى المرّي الذي لا يعطي العلم ولا يُثمر، فشئان بين من يوصل المعلومة ويبدأها بنفسه حتّى يعلم الآخرين، وبين من يعلم الآخرين من أجل الأجر فقط، وهو لا يمي أهمية كلمة «أستاذ» بجانب اسمه.

عندما تخرج حروف كلمة «أستاذ» من الوالدين قبل أي أحد إلى ابنهما، فإنّها وسام شرف لنا، وعندما تُصاف إلى أسمائنا فهي دليل احترام، وعندما نفقدها بالمعنى فهي لا تُسمّن ولا تُغني من جوع، فليتبته من عنده هذه الصفة من أن يكون عالماً يُلمّ، لا خروفاً يمشي من دون علم ولا عمل! وجمعة مباركة.



ليرة العاصمات السنية

هل تصحّ المراهنات على ترامب؟



صبحي غنحور

مدير مركز الحوار العربي في واشنطن

□ كثيرون من العرب لم يجدوا مشكلةً في وصول دونالد ترامب إلى منصب رئاسة الولايات المتحدة، ولا أيضاً بما يتمّ الحديث عنه من تدخّل روسي في الانتخابات الأميركية، بل اعتبر البعض أنّ ترامب رغم كل سلبيّاته يبقى أفضل من الخيار الآخر الذي كان متاحاً، وهو فوز هيلاري كلينتون، وفق معيار التفضيل بين السيّئ والأسوأ!

ولقد كان هذا المنطق هو أيضاً حال الكثير من العرب في أميركا وخارجها، خلال الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام 2000، حينما كان الخيار بين جورج بوش الابن وآل غور، فإذا بحكم «المحافظين الجدد» يأتي كافراز طبيعي للقوى التي ساندت بوش في الانتخابات، حيث عاشت أميركا والعالم، وخاصةً دول المنطقة العربية والعالم الإسلامي، أسوأ الظروف كنتيجة للحرب على العراق وأفغانستان، وما رافقهما من دعم مفتوح لإسرائيل في حروبها على الأراضي الفلسطينية ولبنان، وعلى مقرّ وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في رام الله.

طبعاً سجل هيلاري كلينتون ليس مشرفاً تجاه القضايا العربية، بل هي ساهمت إلى حدّ كبير، من خلال منصبها كوزيرة للخارجية، في استمرار تنفيذ ما كان معزّاً من سياسات لمنطقة «الشرق الأوسط» خلال حقبة بوش الابن، ومن تشجيع لوصول جماعة «الأخوان المسلمين» للحكم في عدّة دول عربية، تيمّناً بالتجربة الإسلامية في تركيا التي أشاد بها الرئيس السابق بوش واعتبرها نموذجاً لكلّ العالم الإسلامي!

لكن لو وصلت هيلاري كلينتون إلى «البيت الأبيض» ما كان ممكناً لها أن تخرج عن السياق العام لسياسة «الحزب الديمقراطي» بعد التحوّلات الكبرى التي حدثت فيه خلال السنوات الثماني الماضية، والتي عبّرت عنها ظاهرة بيرني ساندرز، وتيّاره الكبير وسط الحزب، إضافة إلى التّغوّج الإثني والديني الذي يقوم عليه الآن «الحزب الديمقراطي» مقارنةً مع بروز تيار التعصّب العرقي والديني داخل «الحزب الجمهوري»، وهو الحزب المتميّز أصلاً بدعم الشركات النفطية ومصانع الأسلحة لمرشحيه.

على أيّ حال، هذا أمرٌ تجاوزته الآن الحوادث، وعائلة كلينتون أصبحت خارج الحساب السياسي في الحاضر والمستقبل، لكن الحديث عن معنى انتخاب ترامب لا يجب وقفه. ففوز ترامب بالانتخابات الرئاسية كان العامل الأساس فيه ليس شخصه، ولا طبعاً مؤهّلاته أو خبراته المعدومة في الحكم والسياسة، بل كان العامل الأساس هو الصراع الدفين الحاصل في المجتمع الأميركي بين المتمسكين بأميركا الأصولية القديمة، التي قامت على الرجل الأوروبي الأبيض البروتستانتي والعنصري أحياناً، وبين أميركا الحديثة «المتقدّمة» التي أصبح أكثر من ثلث عدد سكانها من المهاجرين من إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، والتي فيها التسامح الديني والثقافي والاجتماعي، والتي أنهت العبودية وأقرّت بالمساواة بين الأميركيين بغضّ النظر عن اللون والدين والعرق والجنس، والتي أوصلت باراك حسين أوباما ابن المهاجر المسلم الإفريقي إلى أعلى منصب في الولايات المتحدة. وقد نجحت قوى «أميركا القديمة» في إيصال ترامب إلى «البيت الأبيض» حتّى على حساب مرشّحين آخرين من «الحزب الجمهوري» بسبب قيام حملة الانتخابية على مفاهيم ومعتقدات هذه القوى الأميركية «الرجعية».

ربّما كانت هذه هي المعركة الأخيرة لجماعات «أميركا القديمة»، وهي وإن نجحت الآن في إيصال ترامب للرئاسة، فإنّها لن تستطیع وقف التقدّم الأميركي نحو مستقبل مختلف عن معتقداتها، بسبب طبيعة التغيير الديمغرافي الحاصل داخل المجتمع الأميركي، ولعدم قبول معظم الجيل الأميركي الجديد بالمفاهيم والممارسات العنصرية.

وفي تقديري، فإنّ ترامب تحالف أيضاً مع «شيطان» الشركات الكبرى الأميركية التي تتضرر من المنافسة الصينية العالمية، وحيث لم تستطع هذه الشركات في العقود القليلة الماضية حتّى من وقف المنافسة مع الصين

واليابان في السوق الأميركية، فكيف بأسواق العالم كلّه؟ وربّما كانت هذه القوى الاقتصادية وراء ما شهدناه في فترة حكم أوباما من سعي لتركيز الاهتمام الأميركي على منطقة شرق آسيا، حيث تجاوبت إدارة أوباما إلى حدّ ما مع ضغوطات هذه القوى دون الوصول إلى مرحلة القطيعة مع الصين أو اعتبارها الخصم الأول لأميركا، وأيضاً دون تهيمش الخلافات مع روسيا كما يحاول الآن ترامب.

دونالد ترامب سيكرّر في تركيبة إدارته القادمة ما فعله بوش الابن من وضع أشخاص في الإدارة غير منسجمين مع رؤى «المحافظين الجدد» - كحالة وزير الخارجية كولن باول- لكن لم يساهموا عملياً في صنع القرار. وربّما هذا ما ينطبق حتّى الآن على الجنرال جيمس ماتيس الذي اختاره ترامب كوزير للدفاع، والذي شاهدناه في لجنة الكونغرس يتحدّث بمضمون مختلف عن مواقف ترامب تجاه روسيا، والاتفاقيه الدولية مع إيران. وعن المستوطنات الإسرائيلية، بينما سنجد ريكس تيليرسون (وزير الخارجية) والجنرال مايكل فلين (مستشار الأمن القومي) ومايك بومبيو (مدير سي. آي. إي.) وجيف سيشنيز (وزير العدل) وزوج ابنة ترامب جاريد كوشنر، هم الأكثر تأثيراً وتعبيراً عن نهج الإدارة الأميركية المقبلة.

وستخضع الكثير من الإدارات والمؤسسات الأميركية لتغييرات في المناصب المهمّة فيها؛ لكي تتسجم مع القوتين الفاعلتين مستقبلاً: القوة السياسية والاجتماعية لجماعات «أميركا القديمة»، والقوة الاقتصادية لتحالف الشركات والمصانع الكبرى.

إنّ العالم اليوم ليس كما كان في حقبة الحرب الباردة بين معسكر شيوعي وآخر رأسمالي. فعالم اليوم يقوم على المنافسة بين القوى الكبرى التي تختلف أو تتفق تبعاً لمصالح اقتصادية أولاً وبما يضمن تفوّق هذا الطرف أو ذاك. أمّا في داخل مجتمعات هذه القوى، فإنّ عوامل كثيرة تُشجّع الآن على نموّ التّيارات العنصرية في الكثير منها. ولا أجد مصلحةً عربية فيما هو قادمٌ من عالم الغد الأميركي المهيم على مصائر دول وشعوب ومعااهدات. فإذا كانت إدارة ترامب ستهدن موسكو لفترةٍ من الوقت مقابل التركيز على الخصم الصيني، كما فعلت الولايات المتحدة بشكل معاكس مع الصين الشيوعية خلال فترة الحرب الباردة مع روسيا الشيوعية، فإن «النبض الترامبي» في قضايا دولية كثيرة سيتناقض مع مصالح موسكو أيضاً. فأين ستقف موسكو تجاه موقف ترامب الراض للمعاهدة الدولية مع إيران؟ وأين ستقف موسكو في تأييد ترامب لنقل السفارة الأميركية للقدس والاعتراف بها كعاصمة لإسرائيل فقط؟ وأين ستقف موسكو من توتير الأجواء العسكرية والاقتصادية مع الصين، وفي منطقة شرق آسيا المجاورة للأراضي الروسية؟ وهل لروسيا مصلحة في وقف مصالحها الاقتصادية والتجارية مع الصين وإيران؟

ثمّ أليس ترامب متبنيّاً لسياسة تننباها القائمة على رفض حلّ الدولتين، وعلى تكتيف الاستيطان، وعلى تهيمش القضية الفلسطينية، وعلى مساواة المقاومة للاحتلال بالإرهاب، وعلى السعي لتسعير الصراعات الطائفية والمذهبية في العالم الإسلامي، وعلى إشعال الحروب العسكرية بين دوله؟ ربّما سيكون في تخطيط الداعمين لترامب من قوى الشركات الأميركية الكبرى أنّ التركيز على الصين وبدء حرب باردة معها، كالتي حدثت مع الاتحاد السوفياتي، سينهك الاقتصاد الصيني كما أنهك الاقتصاد الروسي سابقاً، لكن سيغيب عن هذا التخطيط أنّ الصين هي قوّة مالية وتجارية مؤثّرة داخل الاقتصاد الأميركي نفسه، وبالتالي فإنّ إضعاف الاقتصاد الصيني سيضرّ أيضاً بالاقتصاد الأميركي.

إنّ ما حدث ويحدث من توتّر وخلافات بين واشنطن وموسكو في فترة إدارة أوباما، ليس بغيمة عابرة تصفو بعدها العلاقات ما بين البلدين. فلم تكن مشكلة موسكو مع إدارة أوباما فقط، بل إنّ جنور المشاكل تعود لفترة إدارة بوش الابن، حيث وقف الرئيس بوتين في مؤتمر ميونخ للأمن في العام 2007 محتجّاً على السياسة الأميركية التي كانت سائدة آنذاك فأولويات روسيا كانت هي أمنها الداخلي، وأمن حدودها المباشرة في أوروبا، وإصرارها على مواجهة أيّة محاولة لعزلها أو لتطويقها سياسياً وأمنياً. وموسكو أدركت أنّ الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي جمهوريات آسيوية إسلامية، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي، يتكامل مع تمدّد حلف «الناتو» في أوروبا الشرقية ومع محاولة نشر منظومة الدرغ الصاروخي. وهذه كانت سياسة الدولة الأميركية، ولم تكن فقط سياسة حاكمٍ في «البيت الأبيض»!

تضخم الأوهام... فيدرالية الضفة والقطاع



يوسف مكي

كاتب سعودي

□ برز من جديد الاهتمام بالقضية الفلسطينية، على الصعيد العالمي، فهناك مؤتمر عقد في العاصمة الفرنسية، باريس، ضم سبعين دولة، في محاولة للتوصل إلى حل سياسي للصراع الفلسطيني «الإسرائيلي»، على قاعدة التسليم بوجود دولتين، فوق فلسطين التاريخية، والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على أراضي الضفة الغربية والقطاع.

وهناك اجتماعات تعقد في موسكو، برعاية روسية، بين فصائل فلسطينية، بهدف إنهاء الانقسام بين فتح وحماس، والتوصل إلى أرضية سياسية مشتركة، باعتبار ذلك يمثل خطوة في الطريق الصحيح، لتحشيد الموقف الدولي، لتأييد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي الفاتيكان افتتحت لأول مرة، سفارة للفلسطين، وبحضور الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في خطوة يرى الكثيرون أنها تضيف نقلاً اعتبارياً للقضية الفلسطينية، بسبب الدور الذي يضطلع به بابا الفاتيكان لدى المؤمنين، من أتباع الديانة المسيحية.

يأتي ذلك، وسط ضغوط من فصائل سياسية، لإعادة تركيب هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ويقترح في هذا السياق، ضم حركتي المقاومة الإسلامية «حماس» والجهد الإسلامي، للمنظمة ودعوتها للمشاركة في الدورة القادمة المرقّبة، للمجلس الوطني الفلسطيني.

وكان الرئيس أوبامان، دعا في خطاب له أثناء الدورة الأخيرة للمؤتمر العام لحركة فتح للتسريع بتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. وتحدث في خطابه، عن تفاهات بينه وبين رئيس حركة حماس خالد مشعل، على استعادة وحدة الضفة والقطاع، وحل الخلاف بين فتح وحماس، على أساس العودة لانتخابات جديدة للمجلس التشريعي الفلسطيني، يكون القول فيها لصناديق الاقتراع.

إن جملة من الأسباب الوجيهة تدفع بالتسريع لتحقيق المصالحة الفلسطينية، فهناك أولاً تسعير «إسرائيلي» في بناء المستوطنات، بشكل جنوني غير مسبوق، بحيث تشير جل التقديرات، إلى أن ما تأكل من الأراضي الفلسطينية التي جرى احتلالها في حرب يونيو/ حزيران 1967، قد تجاوز الـ 55 في المئة، من خلال بناء المستوطنات والمعابر، والجدران العازلة، وأن معظم مساحات المدينة المقدسة باتت في قائمة المصروفات. ذلك يعني أنه لم يعد للفلسطينيين ما يتفاوضون عليه سوى مساحة لا تتجاوز الـ 45 في المئة، من الأراضي المحتلة. هذا إذا توصل المتفاوضون إلى تسوية في هذه اللحظة. أما مع التأجيل والتسويف، وسياسة فرض الأمر الواقع التي تمارسها حكومة اليمين «الإسرائيلي» فإن المساحات المتبقية، معرضة لتآكل أوسع. إن هذا الأمر وحده هو سبب كافٍ لتضايف الجهود، لصياغة استراتيجية كفاحية موحدة، لوقف بناء المستوطنات، وإنهاء الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع، وإقامة الدولة المستقلة.

الأمر الآخر، الذي يجعل من تحقيق المصالحة مهمة قصوى، في هذه الفترة، هو الصمت العربي الرسمي، إزاء القضية الفلسطينية التي لم تعد لها الأولوية في قائمة أجندات الدول العربية. فبعض هذه البلدان صودرت هويتها وكياناتها، ومنشغلة الآن بما يقترّب من الحروب الأهلية. وبعضها الآخر، مشغول بهوموم الاقتصادية، وبتوسع دائرة الفروق بين الغنى والفقر. وبعض ثالث، يخوض حرباً شرسة ضد الإرهاب. والبقية تائهة في لجة البحر،

يخشى من الطوفان الذي يحاصره، من كل مكان، ويبدل ما في طاقته، للأنّي عما يجري من حوله.

وعلى الصعيد الدولي، هناك تجاهل تام من قبل الأسرة الدولية، للانتهاكات الصهيونية، للقانون الدولي، والتسريع في تهويد القدس. وهناك رئيس سيّسلم موقعه في البيت الأبيض في العشرين من هذا الشهر، ويبشر بنقل سفارة بلاده إلى المدينة المقدسة، باعتبارها العاصمة الأبدية للكيان الغاصب.

تراجع القضية المركزية للعرب جميعاً، للخلف بشكل درامي ومرعب، كافٍ لدفع الفلسطينيين المتصارعين على وهم السلطة، بأن يلمعوا شتاتهم، ويحشدوا جهودهم، كي يعيدوا الاعتبار لقضيتهم، من أجل ألا تضيع حقوقهم بالتقادم، ويلفها النسيان.

المفاجأة أن كل هذه الأسباب، لم تشفع لدى بعض المنتهذين في قطاع غزة للتسليم بأهمية تحقيق مصالحة تاريخية، فمن وجهة نظر هؤلاء فإن حل الصراع بين الشطرين ليس مسألة بسيطة يمكن حلها بالوأيام الحسنة. إنه من التعقيد، بحيث تجعل الأسباب التي ذكرناها، غير كافية، لكي يتسامى الفراق الفلسطيني فوق صراعاتهم، ويتوصلون إلى حل يضمن الحفاظ على البقية الباقية من الحقوق الفلسطينية المهذورة.

بعضهم رأى الحل في استعارة فيدرالية بول برايمر التي طبقت في العراق، والتي دفع ثمنها العراقيون، منذ سقوط بغداد دماً وقهراً. وكانت السبب الرئيسي في تغول الإرهاب، وتضخم دور الميليشيات الطائفية، ومصادرة الدولة، كياناً وهوية.

الصراع من وجهة نظر هؤلاء هو أعنف من الصراع مع المحتل، الذي يغتصب الأرض ويقلق الزرع، وينتهك الأعراس. وليس له من حل سوى إقامة فيدراليتين، واحدة في الضفة الغربية، وأخرى في قطاع غزة، تنظم العلاقة بين الشطرين، وتضمن تفرد حماس على السلطة بالقطاع، وفتح على الضفة الغربية.

اقترح كهذا ساقط من الأساس، وهو هروب إلى الخلف. فالمسألة التي ينبغي أن تكون حاضرة الآن ليست السلطة، ولا من هي القوى السياسية التي تحكم في الشطرين، بل إيقاف الاستيطان وطرده الاحتلال، والتأكيد على عروبة القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وإعادة الاعتبار للحضور الفلسطيني، ولفلسطين كقضية مركزية للعرب، وتنشيط ذاكرة من يتربعون فوق منابر الشرعية الدولية، بأن هناك قضية منسية، هي قضية فلسطين.

وهدم الشباب والأسرى الفلسطينيين الذين يواجهون الاحتلال، في السجون «الإسرائيلية»، بأمعانهم الخاوية، وأولئك الذين ينتفضون في وجه الاحتلال في عموم الأراضي الفلسطينية، يدركون هذه المعادلة.

